الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد للمدة (2010–2020)

الباحثة/ أنفال عماد أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

أ.م.د. أيسر ياسين فهد
كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

تاريخ القبول: 25/ 2021/11
تاريخ النشر:2022/10/1

المستخلص:[1]

هدف البحث على التعرف على أهم الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد ودوائرها وتشكيلاتها المختلفة فضلاً عن تشخيص مستوى تأثير الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد على تخصيصاتها من الموازنة العامة للمدة (2010-2020).

ويستمد البحث أهميته من أهمية السيطرة على الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد مما يدفع عجلة التقدم والازدهارنتيجة التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة وتجنب هدرها، إذ أن تجنب تراكم عائدات جباية إيجار الأملاك والعقارات التابعة لضرائب عامة وإيراداتها وأرصدة حسابات السلف والأمانات لما له الأثر الفاعل على صحة نتائج تنفيذ الموازنة العامة وتأثير ذلك كله على تخصيصات مختلف المؤسسات من موازنة (2010- 2020) للبلد. تمثلت مشكلة البحث في تحديد وجود الانحرافات بين الإيرادات المقدرة والفعلية في امانة بغداد خلال مده البحث ومدى انعكاس وجود مثل هذه الانحرافات على تخصيصات الأمانة من الموازنة العامة، وهل يؤثر وجود مثل هذه الانحرافات على مسار تقديم الخدمات العامة المكلفة امانة بغداد خلال مدة البحث . وتنطلق فرضية البحث من وجود علاقة مباشرة بين الانحرافات الحاصلة في إيرادات امانة بغداد وتخصيصاتها من الموازنة العامة واثر وجود ذلك على تخصيصاتها في المشاريع التشغيلية والخدمية من الموازنة العامة للفترة (2010-2020). ويهدف البحث الى التعرف على اهم الانحرافات الحاصلة في إيرادات امانة بغداد ودوائرها وتشكيلاتها المختلفة وعن تشخيص اثر تلك الانحرافات في إيرادات امانة بغداد وعلى تخصيصاتها من الموازنة العامة للبلد خلال فترة الدراسة. وخلص البحث الى عدم وجود تقيم حقيقي لاداء الدوائر البلدية وحول تحصيل الإيرادات من خلال وجود تفاوت بين النسبة المالية المتحققة بالانحراف الإيجابي (بين المتحصل والمخطط) والانحراف السلبي بنفس الداثرة لأعداد المكلفين الذين تم جبايتهم مقارنة بعدد المكلفين الكلي، وضعف الوعي لدى المكلفين، ومن اهم التوصيات هو تأسيس قاعدة بيانات لكافه المكلفين الواجب جبايتهم من خلال إظهار عدد المكلفين الكلي وتقديراتهم السنوية، واعتماد بطاقه الالكترونية كأساس في تسديد مبلغ الرسم .

Abstract:

The study aimed to identify the most important deviations in the revenues of the Municipality of Baghdad and its various departments and formations, as well as to diagnose the level of the impact of deviations in the revenues of the Baghdad Municipality on its allocations from the general budget for the period (2010-2020) for the country, and to identify the impact of the accumulation of tax balances and trusts at the level of the final account For the Municipality of Baghdad (revenues collected from renting property and real estate belonging to public taxes) and since previous years without being liquidated, which affects the validity of the results of implementing the general budget of the country.We conclude from the study that there are negative and positive deviations, where the positive deviations are represented by the increase in actual revenues compared to the estimated revenues and vice versa. The value of the standard deviation and this value is close to zero whenever this indicates that there is a kind of homogeneity or convergence between the values of the degrees and when this value is zero, this means that all the degrees are similar, homogeneous and identical

[1]) بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة:

تعاني معظم الوزارات العراقية ومنها أمانة بغداد من مشكلات وانحرافات في تقدير إيراداتها العامة فضلاً عن تحديات تواجهها، لا سيما ونحن نعيش في عصر العولمة، فقد أصبح الجميع يبحث عن تحقيق الأداء العالي لمنظمته، وقد تطورت الدراسات والعلوم فيما يتعلق بالسبل التي تكفل التطور المستمر في أداء هذه المنظمات بما يمكنها من بلوغ الغاية التي تصبو إلى تحقيقها.

ومن هنا جاءت مشكلة البحث من خلال تقديم استطلاع أولي للانحرافات المالية الحاصلة والمتمثلة بالتجاوزات التي تواجهها إحدى أهم مؤسساتنا الخدمية، وهي أمانة بغداد. ولكي تستطيع أمانة بغداد من معالجة تلك الانحرافات بأسلوب مالي وإداري علمي ومنهجي، لابد أن تُحدد المعالجة في ضوء المعطيات التي تحققها من الموازنة العامة للدولة، حيث تُعد الإيرادات أداة فاعلة في تمويل الموازنة العامة. وعند النظر إلى موازنة العراق للمدة (2010-2020) نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الموازنة العامة لأمانة بغداد لأنها مؤسسة أو منظمة أصبحت مؤسسة تمويل ذاتي، مما يدل على تخلف ووجود انحرافات حاصلة في إيرادات أمانة بغداد ودوائرها، مما يؤثر على النظام الضريبي في العراق وعدم استجابته للمتغيرات الاقتصادية وتوجهات الاقتصاد.

أولاً: مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

1) هل توجد انحرافات فعلية بين الإيرادات المقدرة والفعلية في أمانة بغداد خلال مدة البحث، ومدى انعكاس وجود مثل هذه الانحرافات على تخصيصات الأمانة من الموازنة العامة؟
2) هل يؤثر وجود مثل هذه الانحرافات على مسار تقديم الخدمات العامة المكلفة أمانة بغداد بها خلال مدة البحث.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من تناوله مجموعة من المتغيرات المهمة في مجمل الحياة الاقتصادية (الإيرادات العامة، والانحرافات، وتخصيصاتها من الموازنة العامة) ومحاولتها لإثارة الاهتمام بموضوع الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد وأثرها في تقديم الخدمات العامة والمكلفة الأمانة بتوفيرها للافراد، واستشراف اثر الانحرافات في إيرادات امانة بغداد على تقديراتها للإيرادات المطلوبة.

ثالثاً: أهداف البحث

يطمح البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية من خلال البحث وهي:

1) التعرف على أهم الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد ودوائرها وتشكيلاتها المختلفة فضلاً عن تشخيص مستوى تأثير الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد على تخصيصاتها من الموازنة العامة للمدة (2010- 2020) للبلد.
2) بيان أوجه الضعف في التنسيق بين وزارة المالية ووحدات الإنفاق في أمانة بغداد لمعالجة المشكلات الناتجة عن تراكم أرصدة الضرائب المستحقة على الافراد وغير المدفوعة وعائدات جباية إيجار الأملاك والعقارات التابعة لها مما يتطلب إيجاد الحلول اللازمة لمعالجتها لتقليل فجوة الانحرافات الحاصلة في تنفيذ مشاريعها التشغيلية والاستثمارية.
3) بيان دور ديوان أمانة بغداد في تدقيق الانحرافات والحسابات للسلف والأمانات المتراكمة في حسابات الجهات الخاضعة للرقابة والحساب الختامي لها.

رابعا: فرضية البحث :

يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

وجود علاقة مباشرة بين الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد وتخصيصاتها من الموازنة العامة وأثر مثل هذه الانحرافات على تخصيصاتها في المشاريع التشغيلية والخدمية من الموازنة العامة للمدة 2010–2020.

خامسا: حدود البحث

تم تحديد البحث بحدود مكانية وزمانية وهي كالآتي:

أ) الحدود المكانية: اعتمد الباحثان في تطبيق الجانب العملي على ديوان أمانة بغداد (الرقعة الجغرافية التي تخدمها الأمانة 16 بلدية) وبعض وحدات الإنفاق الاخرى فيها، فضلاً عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي كونه يُعد الجهة الرقابية على وحدات الإنفاق كافة.

ب) الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من 2010-2020 بسبب توفر البيانات الدقيقة السنوية التي تعبّر عن حجم الانحرافات الحاصلة في إيرادات الأمانة.

سادسا: أساليب جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحثان على الدراسات والكتب والبحوث التي تناولت الإيرادات العامة للدولة العراقية، وإيرادات أمانة بغداد، فضلاً عن المقابلات الشخصية التي قام بها الباحثان مع عدد من المسؤولين في أمانة بغداد والحصول على البيانات الخاصة بالإيرادات.

المبحث الأول : إيرادات أمانة بغداد

أمانة بغداد هي مؤسسة حكومية خدمية تقدم الخدمات بمقابل رسوم تفرض بموجب القرارات والقوانين النافذة، لا تبتغي تحقيق الربح من مزاولة نشاطها الخدمي، كما أنها من الجهات العامة التي تعتمد على التمويل الذاتي، وتقوم بتمويل نفقاتها من إيراداتها وفق النظام المحاسبي الموحد[2]. ووفقاً لتبويب الايرادات وفق النظام المحاسبي الموحد والموضح في الجدول أعلاه يمكن تلخيص مطارح تحقيق الإيرادات في أمانة بغداد بما يلي حيث يبوب 1 و2 ضمن د/ إيراد النشاط الخدمي 43 ضمن النظام المحاسبي الموحد المعمول به في أمانة بغداد:

(1)-رسم المهنة والاعلان :

شرعت هذه الرسوم بموجب قانون واردات البلديات المرقم 130 لسنة 1963 وهو يستوفى كالتالي:

أ) تستوفي الأمانة نسبة 10% بصفة رسم مهنة، من عقد الايجار السنوي للمحال التجارية وفي حال عدم توفر عقد ايجار يخضع المحل التجاري للتقدير السنوي، وفق لجان مشكلة لهذا الغرض مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية، وحجم التضخم، والرقعة الجغرافية لمحل مزاولة المهنة.[3]

ب) رسم الاعلان يحدد قيمته بمبلغ 24 ألف دينار للمتر المربع الواحد للغة العربية، و48 ألف دينار للمتر المربع الواحد إذا كان الاعلان باللغة الانكليزية وبموجب قانون واردات البلديات المرقم 130 السنة 1963 ويتم تحديده حالياً بشكل سنوي، حيث حدد مبلغه بموجب المادة (24) و (25) و (18) من تعليمات تنفيذ الموازنة للسنوات 2016 و2017 و2018 وترتبط هذه الرسوم ارتباط مباشر بعدد المكلفين (المحال الخاضعة للرسوم) الواجب تحصيل الرسوم منهم ومساحة الاعلان المتوفرة.

(2)-إيرادات خدمات التنظيف (أجور رفع النفايات)[4]:

شرعت بموجب القرار المرقم 133 لسنة 1996 ومنحت الصلاحية للوزير المختص بتحديد سعر رفع النفايات طبقاً للوضع الاجتماعي، ونوع المهن المزاولة، وترتبط ارتباطاً مباشراً مع عدد المكلفين وأنواع المهن. وأوجه الاختلاف تختلف عن رسمي المهنة والاعلان بكونها تفرض على المحال التجارية والسكنية والحكومية.

(3)-الايرادات المتأتية عن فرض الغرامات والتعويضات[5]:

شرعت بموجب قانون67 وقرار 37 وقرار 35 وقرار 13 وقرار 296 والمنصوص عليه حسب قانون واردات البلديات المرقم 130 لسنة 1963، وتعد الايرادات أعلاه ذات طبيعة متغيرة (غير ثابتة) ترتبط بعمليات التوسع العمراني ومدى استجابة المواطن للتعليمات الخاصة بالبناء، وتعتبر إيراداتها غرامات وتعويضات لصالح أمانة بغداد وتبوب ضمن الدليل المحاسبي الموحد[6] إيرادات تحويلية متنوعة 483.

---

[2] قاعدة التشريعات العراقية مصدر سبق ذكره، ص 2

[3] المياح، عقيل زويد خلف؛ **دراسة معالجة الانحرافات الظاهرة في تحصيل الايرادات لأمانة بغداد بإدخال نظم المعلوماتية المحوسب**، 2018، ص47.

[4] المياح، عقيل زويد خلف؛ مصدر سبق ذكره، ص72.

[5] بحث كامل حول الإيرادات العامة للدولة، موقع الكتروني: http://termsconcepts.blogspot.com/2018/02/inflow-general-money.html 2021/3/1

(4)-الايرادات الاخرى: ويتم تبويبها ضمن الدليل المحاسبي الموحد على الحساب ح 49 ويقسم إلى نوعين

أ) حساب إيراد سنوات سابقة 491.

ب)حساب إيراد عرضي 492.

ويمكن تلخيص ما ذكر آنفا بأن حساب إيرادات السنوات السابقة المتأتي من تحصيل الرسوم التي بذمة المكلفين أو الايرادات التي تم تحصيلها وتعود **إلى** السنوات السابقة قد استحقت في حينها. أما الايراد العرضي المتأتي من حالات غير مخطط لها ونادرة الحدوث وتسدد الى أمانة بغداد بشكل عرضي وليست ضمن نشاط الأمانة ويتصف بعدم الاستمرارية ولا يمكن توقعه[7].

(5)-الايراد المتأتي عن الموجودات الثابتة[8]:

ويعد هذا الإيراد من أهم إيرادات أمانة بغداد نظرا لما تملكه الأمانة من موجودات ثابتة متمثلة بالأراضي والمباني التجارية والدور السكنية المستأجرة للغير وتتصف بالدورية (ايجار سنوي).

(6)-الايراد المتأتي عن دخول اليات الحمل [9]:

ويأتي هذا الايراد عن خدمات صيانة الطرق، وعن الأضرار التي تخلفها دخول مركبات الحمل الكبيرة، وبموجب المادة الخامسة من قانون واردات البلديات المرقم 130 لسنة 1963 وحاليا تجبي هذه المبالغ من قبل دائرتين هما بلدية الصدر الأولى وبلدية الصدر الثانية وقسم المعامل البلدي وبواقع خمسة منافذ. وهذه الايرادات تكون ذات الطبيعة المتغيرة بالنظر الى عدد المركبات الداخلة الى بغداد والتغير الاقتصادي وقد منح أمين بغداد تحديد المبالغ الواجبة عن دخول كل الية وحسب الحمولة ويستوجب نصب كاميرات لأغراض المراقبة ومتابعة دخول اليات الحمل .

المبحث الثاني : تخصيصات أمانة بغداد من الموازنة العامة لمدة الدراسة

تخصص وزارة المالية ضمن قانون الموازنة العامة للدولة مبالغ للمحافظات كافة، وكانت تسمى أموال البترو-دولار، وهي العائدات التي تنالها كل محافظة منتجة للنفط من عائدات النفط، وتوزع بحسب عدد السكان ونورد في الجدول (1) الايرادات التي خصصت لأمانة بغداد خلال الفترة من 2010-2020

جدول (1) التخصيصات الذاتية ومن الموازنة لأمانة بغداد خلال الفترة (2010-2020) دينار عراقي

السنة	ايرادات الذاتية لأمانة بغداد	التخصيصات الامانة بغداد من الموازنة العامة	النسبة المئوية	مقدار النمو في الايراد السنوي	النسبة النمو
2010	38590730879	555783218680	%7		
2011	34665655428	792201565820	%6	5074924549	%13
2012	52091407648	981674064491	%8	8425752220	%19
2013	49599185984	608478022870	%8	-2492221664	%-5
2014	58465609638	418693000000	%14	8866423654	%18
2015	89353555587	280521827676	%32	30887945949	%53
2016	95849297827	227962000000	%42	6495742240	%7
2017	135768198359	178292791621	%76	39918900532	%42
2018	178308182866	241457119308	%74	42539984507	%31
2019	187911831409	313505813700	%60	9603648543	%5

[6] قاعدة التشريعات العراقية؛ مصدر سبق ذكره، ص 2

[7] المياح، عقيل زويد خلف؛ مصدر سبق ذكره، ص 27

[8] المياح، عقيل زويد خلف؛ مصدر سبق ذكره

[9] بحث كامل حول الإيرادات العامة للدولة؛ مصدر سبق ذكره، ص 27

2020	136881460965	226296073196	%60	-51030370444	%-27
المجموع	1066485116590	4524865497362	%24	9829073009	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات امانة بغداد(قسم الواردات وقسم الموازنات)

الجدول أعلاه يبين نسبة التفاوت (المتذبذب) للفترة (2010-2020) بين إيرادات امانة بغداد والتخصيصات المالية السنوية لأمانة بغداد . ويمثل العامود النسبة المئوية : هي نسبة إيرادات امانة بغداد بالمقارنة مع تخصيصات امانة بغداد ، أي ان في سنة 2011 كانت اقل نسبة إيرادات امانة بغداد في تخصيصات الدولة تمثل النسبة 6% سبب نقصان الايراد المساهم في تخصيصات الموازنة العامة هوة سببه المتغيرات الاقتصادية وامتناع المكلفين على المبالغ في ذمتهم وضعف الوعي البلدي والثقافة البلدية مما يؤدي الى زيادة تخصيصات وزارة المالية الى الأمانة بغداد سد العجز وتغطية المصروفات امانة بغداد ، واعلى نسبة كانت سنة 2017 حيث كانت النسبة 76% هي نسبة مساهمة إيرادات امانة بغداد في تخصيصات الموازنة العامة وسبب زيادة الإيرادات امانة بغداد تطوير المهارات العاملين في اقسام الجباية في امانة بغداد ، واستقرار الوضع الاقتصادي واعتماد البطاقة الالكترونية في تحصيل الجباية ، وتعديل القوانين الموازنة العامة لدولة (المادة 24 والمادة 25) من القانون الموازنة الاتحادية للفترة 2015 - 2016 والتي مكنت دوائرها من زيادة قيمة المبالغ الرسوم وضافة رسوم جديدة(محن جديدة) وبالتالي يقل تخصيصات الدولة لأمانة بغداد ويأخذ الفرق من الايراد الى موازنة الدولة في هذه الحالة وزارة المالية تأخذ المتبقي من تخصيصات امانة بغداد أي تعطي الفرق .

ويمثل العامود مقدار النمو في الإيرادات السنوي : وهي المبالغ المتغيرة بين السنة والسنة السابقة (زيادة/نقصان) في سنة 2020 كان مقدار النمو في الايراد السنوي 51030370444-) حيث كانت النسبة النمو السنوي (27-%) أدى الى تقليل نسبة الايراد السنوي في تخصيصات الموازنة سبب جائحة كورونا وعزوف الكثير من المكلفين من دفع الجباية واغلاق الكثير المحلات التجارية وغلق المتنزهات وتوقف الاستثمار والعمران لفترة مؤقتة ، وكانت سنة 2018 وكان مقدار النمو السنوي (42539984507) المتمثل بنسبة النمو (31%) وذألك استقرار الوضع الاقتصادي بسبب انتهاء حرب الإرهاب واضافه محن جديدة وزيادة الاستثمار وزيادة الدور الرقابي في تقويم أداء اقسام الجباية أدى الى زيادة الايراد .

قمنا بتمثيل الجدول السابق بشكل مخطط رسومي يظهر مقارنة بين إيرادات امانة بغداد مع تخصيصات من الموازنة العامة ، كما هو مبين في الشكل (1) قمنا بتمثيل الجدول السابق بشكل مخطط رسمي يظهر مقارنة بين الإيرادات الذاتية لأمانة بغداد مع تخصيصات من الموازنة العامة للدولة والنسبة (الشكل 1).

الشكل (1) الايرادات الذاتية لامانة بغداد مع الايراداتها من الموازنة العامة للدولة للفترة 2010-2020 دينار

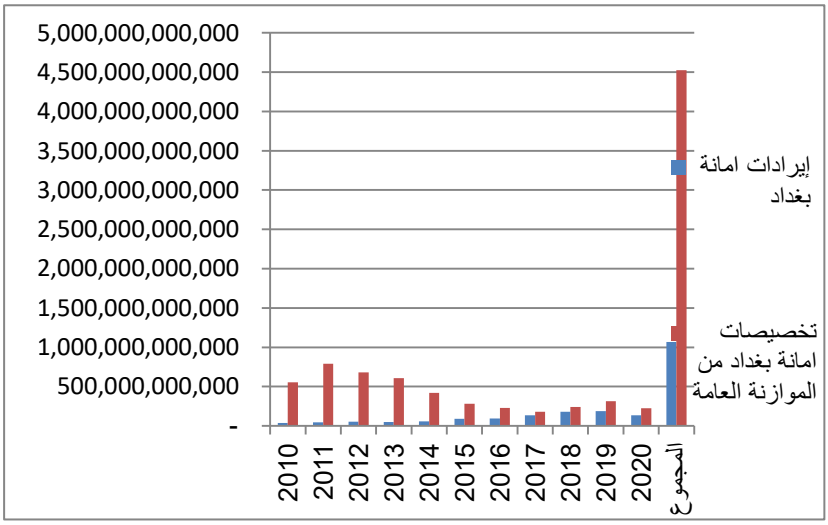

المصـــدر:

من اعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول (1) نستنتج مما سبق

اقل ايراد في سنة 2010 كان المبلغ (38590730879) دينار لم تكن هناك تعديل القوانين الموازنة العامة لدولة المتمثلة بالمادة (24 و 25) من القانون الموازنة الاتحادية الذي حدث في 2015 و2016 أي لم تكن هناك زيادة بالرسوم ولم تكن هناك إضافة رسوم جديدة وقلة الوعي المكلفين ولم يكن هناك تطوير المهارات العاملين في اقسام الجباية في امانة بغداد ولم يتم اعتماد البطاقة الالكترونية في تحصيل الجباية وامتناع المكلفين عن سداد المبالغ في ذمتهم وقلت الدور الرقابي في تقويم أداء اقسام الجباية .

اما اعلى ايراد في سنة 2019 حيث كانت (187911831409) دينار وذألك زيادة المحلات التجارية حيث بلغت في الرصافة ما يقارب (22000) وفي الكرخ ما يقارب (2600) واضافة الى ذألك استقرار الوضع الاقتصادي وزيادة الوعي البلدي وزيادة الثقافة الضريبة ، واضافة رسوم جيدة مثل على ذألك المدارس الاهلية والجامعات الاهلية والمولادات الاهلية والكراجات الاهلية وتوسع العمراني و زيادة اجازات البناء مما يترتب على ذألك اثر مالي أي زيادة الإيرادات وهناك رقابة جيدة من قبل قسم الجباية .

بالنسبة التخصيصات الموازنة العامة كانت اقل تخصيص في سنة 2017 حيث بلغت (178292791621) دينار عراقي السبب هوة زيادة ايراد الأمانة مما يؤدي الى تقليل تخصيصات الموازنة العامة واضافه الى ذألك الوضع الأمني والاقتصادي يؤثر على التخصيصات وزارة المالية بصورة عامة ، وكانت اعلى تخصيص من الوزارة المالية 2011 حيث بلغت (792201565820) دينار عراقي بسبب نقصان الايراد امانة بغداد ، ويعود السبب أيضا اضافه تخصيصات إضافية من قبل وزارة المالية . ويتبين ان العلاقة بين الإيرادات امانة بغداد وتخصيصاتها من الموازنة العامة أي ان امانة بغداد تعمل تمويل ذاتي وتأخذ تخصيص من وزارة المالية تمول مصاريفها من إيراداتها أي امانة بغداد وتأخذ تخصيص من الوزارة المالية وبالتالي كلما يزيد الايراد يقل تخصيص من الوزارة المالية الى امانة بغداد وكذألك ان زيادة في إيرادات امانة بغداد يزيد من الموازنة العامة لدولة وبالتالي يساهم في موازنة الدولة وان زيادة الايراد الأمانة يساهم في تخفيف العبء على انفاق الموازنة العامة لدولة وعلى انفاق امانة بغداد خصوصا حيث ان ايراد يمثل نسبة مئوية من تخصيصات انفاق امانة بغداد (ضمن الموازنة التشغيلية خاصة في امانة بغداد) وبالتالي ان ازدياد مبالغ ايراد امان بغداد يساهم في تعزيز تخصيصاتها من خلال تعزيز ايراد الموازنة العامة لدولة ، تقوم امانة بغداد بأشعار وزارة المالية بالإيرادات التي تمت حصول عليها وبضوئها يتم تخصيص امان بغداد من وزارة المالية (زيادة او نقصان تخصيصات وزارة المالية تعتمد على الخطة التخطيطية المقدمة من امانة بغداد الى وزارة المالية ، واضافة الى السياسة المالية لدولة قانون الموازنة الاتحادية) .

المبحث الثالث: أهم الانحرافات الحاصلة في إيرادات أمانة بغداد (2010-2020):

إن جودة الخدمات مرتبط بشكل أساسي بتأمين الموارد المالية اللازمة لتأمين تلك الخدمات وبكفاءة وفاعلية تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وهو ما لم يتحقق بالنسبة لأمانة بغداد. حيث يقع العراق ضمن علاقة سلبية مزدوجة بين البيئة والحروب، هذه العلاقة نتج عنها تلوث بيئي ولد تداعيات على المجتمع والفرد والاقتصاد، وكان ترتيب العراق 116 من أصل 180 دولة وفق معيار كفاءة الأداء البيئي[10]، بسبب عدم فاعلية الإدارة البيئية في الحد من التلوث، فضلاً عن قصور واضح في التشريعات البيئية، وتوقف العديد من المنشآت الصناعية بسبب الحروب، وإغلاق العديد من المنشآت الصناعية بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج، والسماح باستيراد مختلف أنواع البضائع ولاسيما بعد تجميد قانون التعرفة الجمركية، وعدم وجود خطة استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي مما أدى لتدهور معظم المنشآت[11]، كما أن العاصمة العراقية بغداد تشكو من سوء الخدمات منذ عام 2003، وهي مشكلة عجزت كل الجهات التنفيذية في العراق سواء المركزية أو المحلية البلدية عن حلها، فعدم القدرة على التعامل بشكل صحيح مع مشكلة النفايات الصلبة وتدويرها بشكل يحافظ على سلامة الإنسان والبيئة، أو إدارة ملف مياه المجاري ومحطات المعالجة لمياه الصرف الصحي. كما أن معدل التزايد السكاني في العراق كما هو ملاحظ في الشكل (1)، أدى إلى انهيار الاقتصاد باستنزاف كبير للموارد النفطية، وتذبذب واضح في الضرائب والهيكل المالي للدولة[12]، مما نتج عنه فروقات كبيرة في مستويات الدخل بين

[10] خطة التنمية الوطنية للمدة (2018-2022) جمهورية العراق، وزارة التخطيط – حزيران 2018

[11] العزاوي، كريم عبيس حسان، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، عدد (3)، 2016

[12] بيانات الموازنة العامة للدولة للسنوات من 2010-2019.

المواطنين، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب[13]، وبالتالي عدم العدالة في توزيع الدخل من جهة وتوزيع فرص العمل من جهة أخرى في القطاع العام مما أدى إلى ظهور طبقات فقيرة جداً وطبقات غنية جداً[14]. وبعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد، وارتفاع المستوى المعيشي لنسبة كبيرة من سكان العاصمة، وتوسع أحيائها السكنية ومناطقها التجارية، ارتفع معدل النفايات بمختلف أنواعها لتصل إلى أكثر من 9 آلاف طن، بحسب إحصائيات صدرت عن أمانة بغداد في عام 2019، وهي تعادل أضعاف ما كانت ترفعه الأجهزة البلدية قبل 17 سنة لتمثل معضلة كبيرة لم يتم إيجاد حلول لها بشكل جذري. ومن الصعب أن نقول إن بغداد التي يسكنها حالياً أكثر من ثمانية ملايين نسمة تعجز أمانتها بكل مواردها البشرية وأسطول آلياتها عن إدارة ملف النفايات الصلبة فيها، لاسيما وأن غالبية الآليات مستأجرة مما يتطلب إنفاق أموال إضافية على عملية رفع النفايات من المناطق إلى حين طمرها بصورة نهائية بشروط يصفها مختصون في شؤون البيئة بأنها لا ترتقي لمقومات الطمر الصحي المعمول بها عالمياً[15].

جدول (2) التطور العددي لسكان بغداد خلال الفترة 2010-2019

السنة	مجموع السكان
2010	35,212,600
2011	36,169,123
2012	37,139,519
2013	38,124,182
2014	39,127,900
2015	40,150,174
2016	41,190,658
2017	42,248,900
2018	43,324,000
2019	44,414,800

الشكل (2) التطور العددي لسكان بغداد خلال الفترة 2010-2019

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء

http://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=no

[13] حسن، باسم عبد الهادي؛ **السياسات الاقتصادية في العراق-التحديات والفرص**، تموز 2020.

[14] اقتصاد/أخبار - تقارير https://www.arab48.com ، 2020/02/16

[15] اقتصاد/أخبار-تقارير، مصدر سبق ذكره، ص61.

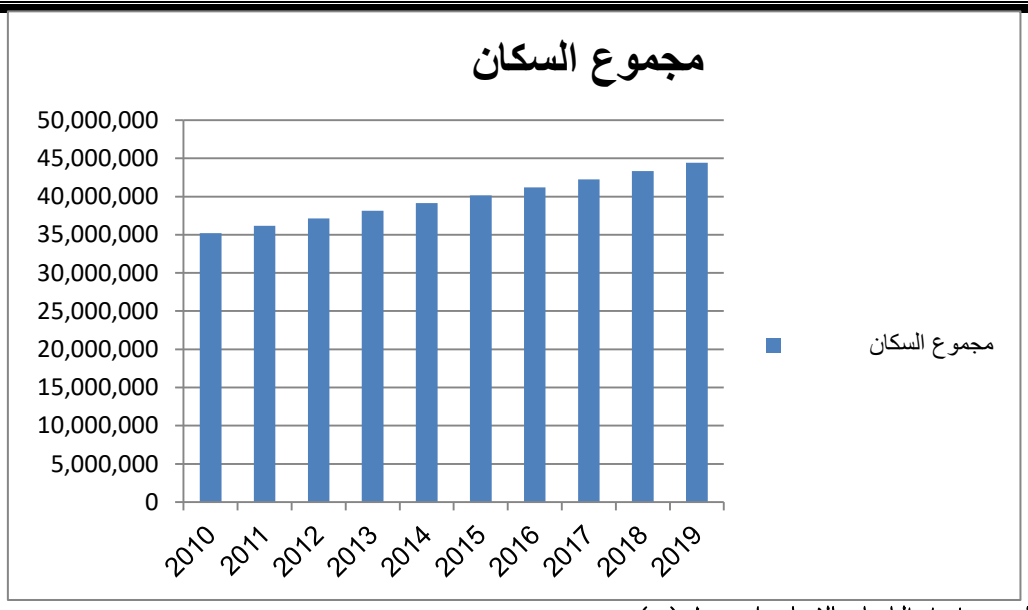

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول (2)

وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي حصل منذ عام 2015 في عمل أمانة بغداد، وإعادة توزيع الحاويات التي تصنع من قبلها على جميع شوارع العاصمة ورفعها بأوقات مختلفة غير منتظمة، فإن هذه الجهود لم يظهر تأثيرها الإيجابي إلا في بعض شوارع العاصمة الرئيسة، فضلاً عن عدم اكتمال منظومة تدوير النفايات منذ سنوات طويلة مما يزيد الأوضاع سوءً[16].

المطلب الاول : الإيرادات الذاتية في أمانة بغداد

يتبين من البيانات الايرادات الحاصلة في امانة بغداد وجود مجموعة من الانحرافات التي تستلزم إعادة النظر في عملية تقدير الإيرادات، والفصل بين أنواعها وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد وجداول القيد، وبتحليل تلك البيانات ودراسة أسباب تلك الانحرافات .

ومثل هذا التحليل يجب أن يكون قادراً على تحديد نقاط الضعف، سواء كانت في عملية التخطيط أم عملية التنفيذ (التحصيل)، مع ضرورة التقليل أو حتى استبعاد عملية التخمين في وضع أهداف للإيرادات والفصل بين الإيراد ذات التقدير (الثابت)، والإيراد المرتبط بالجانب الاقتصادي (العرضي) والإيراد المتأتي عن إيجار أملاك الأمانة (إيجار الموجودات الثابتة). وتلك الانحرافات الظاهرة بالإمكان معالجتها وفق إعداد قاعدة بيانات محوسبة وصولاً إلى نتائج فعلية وتقسيم حقيقي لأداء الدوائر في عملية تحصيل الإيرادات، مع ملاحظة أن ذلك يتطلب رفع كفاءة الموارد البشرية، في دوائر الأمانة، لمواكبة درجات الأتمتة المطلوبة من عتاد وبرمجيات[17].

المطلب الثاني: الانحرافات في تحصيل الإيرادات

بناءً على المعطيات الواردة حول الإيرادات وأنواعها وتفاصيلها التي تمكننا الفصل بين الثابت منها والمتغير وأن عملية تحصيل وتحديد تلك الإيرادات تمر بأهم الخطوات وهي عملية التخطيط وعملية التنفيذ والرقابة والتقويم، والتركيز على مقاربة عملية التقويم من حيث بيان الانحراف الحاصل بين الهدف المخطط، والعمل الفعلي المنجز. ويمكن من خلال ذلك أن نصنف الانحرافات ضمن شقين، الشق الأول هو ما يمكن أن نصطلح على تسميته بالانحرافات الايجابية (زيادة في الإيراد المتحقق)[18]، والانحرافات السلبية (نقصان الإيراد المتحقق فعلاً عما هو مخطط). ونلخص تلك المشاهدات كما في الجدول (2)، والتي يتبين فيها ان مجموع الإيرادات

جدول (3) مقارنة الإيرادات الكلية بالأهداف لبلديات أمانة بغداد للفترة من 1/1 لغاية 2018/10/31 نموذجا

---

[16] موقع أمانة بغداد على شبكة المعلومات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/8/11، على الرابط:
.http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=191120052452418&BookID

[17] الصالحي، بان صالح، **تخصيص الإيرادات في الدولة الفدرالية**، مجلة المنصور، العدد 14، بغداد، 2010، ص85.

[18] مراد، محمد حلمي، **الميزانية العامة، قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية**، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960، ص5.

الدائرة	الهدف المخطط للإيرادات الكلية وللفترة من 1/1 ولغاية 10/31	الإيراد الكلي المستحصل وللفترة من 1/1 ولغاية 10/31	النسبة المئوية مقارنة بالهدف الإجمالي
بلدية الأعظمية	4148333333	6000429015	%145
بلدية الرشيد	7500000000	10104573820	%135
العقارات	41666666667	51576061246	%*124
بلدية الغدير	6275000000	7143550366	%114
بلدية الدورة	564000000	6394732521	%113
بلدية المنصور	15000000000	16661397008	%111
بلدية الصدر/1	3666666667	3926006615	%107
بلدية الكرخ	2437500000	2593622281	%106
بلدية الرصافة	10625000000	10671303395	%100
بلدية الكراده	10333333333	10367585786	%100
المتنزهات والتشجير	2708333333	2696501500	%100
بلدية الكاظمية	5400000000	5050479250	%94
بلدية الصدر/2	5000000000	4471104750	%89
بلدية الشعلة	5325000000	4582350350	%86
بلدية بغداد الجديدة	5125000000	4377746000	%85
بلدية الشعب	5716666667	3732883700	%65
بلدية منطقة الخضراء	333333333	123570414	%37
المشاريع	500000000	273580191	**
المجموع	**137400833333**	**150847478208**	**%110**

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات امانة بغداد قسم الواردات

* دائرة العقارات :- تم اعتماد نسبة التحقق في التقييم على أساس جباية ايجارات أملاك الأمانة البالغة 130% كون ان بيع الأراضي يتحقق داخل الدائرة وبنسبة 122% وباحتسابها تكون نسبة التحقق الإجمالي لا تزيد عن 103%

** دائرة المشاريع :- عدم احتساب نسبة التحقق كون إيراداتها عرضية ناتجة عن فحوصات المختبرية لأعمال الشركات وكلفة اضرار الاسيجة الواقية و الاضويه المرورية ، نلاحظ من الجدول (2) أن أعلى نسبة لتحقيق الاهداف المخططة كانت لبلدية الأعظمية حيث كانت الهدف المخطط (4148333333) دينار عراقي والايراد الكلي المستحصل (6000429015) دينار ونسبة المئوية المقارنة ما بين المخطط والفعلي الإجمالي (145%). في حين كان ادنى مستوى لها في بلدية المنطقة الخضراء حيث كان الهدف المخطط (333333333) دينار في حين كان ايراد الكلي المستحصل (123570414) دينار والنسبة المئوية مقارنة بالهدف الإجمالي (37%). كما يلاحظ من الجدول ان الايراد المستحصلة في بلدية الاعظمية اعلى من التخطيط ويسمى ذلك بالانحراف الإيجابي وايض نلاحظ من هذه الجدول ايراد المخطط اعلى من ايراد المستحصل في بلدية منطقة الخضراء ويسمى بالانحراف السلبي.بالنسبة بلدية العظمية سبب الارتفاع الإيرادات أي ان نسبة التجاوزات اقل من المحلات التجارية وهناك حركة قوية في بيع وشراء دور السكنية، وزيادة الوعي المكلف وزيادة اجازات البناء تتجاوز 90% الجباية في بلدية العظمية مما يؤدي ارتفاع الإيرادات وسبب زيادة الايراد المستحصل عن الايراد المخطط سببة ضعف التخطيط ، بالنسبة بلدية المنطقة الخضراء إيراداتها قليلة بسبب تكون إيراداتها عرضية ، وتعتبر مساحة منطقة الخضراء قليلة فالإيرادات تكون قليلة ويمكن القول ان الايراد العرضي يحدث حالة مفاجئة غير مخطط لها ويمكن القول انها نادرة الحدوث . ان اعلا ايراد حققته دائرة العقارات تبلغ (41666666667) دينار عراقي كونها تمتلك امانة بغداد مجموعة كبيرة من (الدومين) المتمثل محل تجاري مستأجرة ، ساحات وقوف سيارات (الكراجات)، مشاتل ، دور سكنية مستأجرة ، أراضي مستأجرة ، عقود استثمار ، اضافه الى بيع

الأصول الثابتة المتمثلة بيع الأراضي والمستهلكات وفق قانون بيع وايجار أموال الدولة المرقمة (21) لسنة 2013. بالنسبة دائرة المشاريع لا تحقق ايراد لان تقدم خدمات مجانية أي عملية الترصيف والجزرة الوسطية يكون ايراده بسيط بيع المقرنص او الاسفلت .

الشكل (3)النسب المئوية للتحصيل لبلديات أمانة بغداد

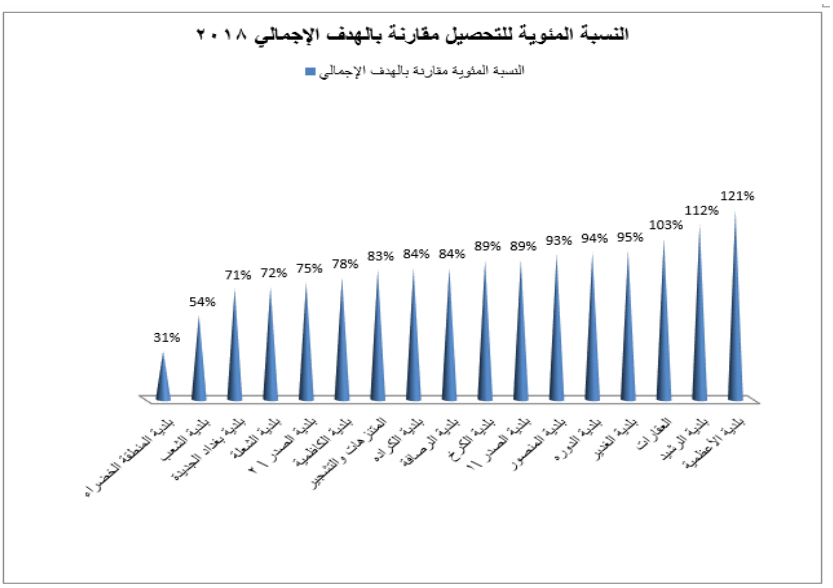

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (3)

ويمكن استعراض البيانات اعلاه وتحليلها من خلال ما يأتي:

أولاً: مشاهدات النحراف الإيجابي

السبب الرئيس في حصول هذه الزيادات يعود بشكل رئيس للإيرادات الثابتة، مثل رسم المهنة والإعلان وأجور رفع النفايات، كما هو واضح في الجدول الذي يبين الإيرادات المحققة مثال في ذلك بلدية الاعظمية. الا ان هذا الانحراف الإيجابي قد ينبئ كذلك بوجود نقاط ضعف في عملية التخطيط وتحديد الأهداف، أي أن تكون الأهداف الموضوعة أقل من الإمكانيات المتاحة، حيث يظهر الجدول (3) بشكل جلي أن بعض الدوائر قد حققت نسب تفوق 100%، (بلديات الأعظمية، الرشيد، العقارات) وذلك وفقاً لبيانات الأمانة كما هو موضح بالشكل (3). بينما أظهر الاستقصاء الميداني الذي قامت به أمنة بغداد أن هناك العديد من المكلفين ممن لم تتم الجباية منهم، وهذا يعد مؤشراً سلبياً عن عملية التخطيط للأهداف بالنسبة للإيرادات الثابتة وكذا هو الحال بالنسبة للإيراد المتأتي عن إيجار أملاك أمانة بغداد من الموجودات الثابتة الخاص بدائرة العقارات. أما فيما يتعلق بالإيرادات الأخرى المتأتية عن الغرامات والتعويضات والتي تكون غير ثابتة فتعد مؤشراً إيجابياً على عملية تنفيذ القرارات الخاصة وجود متابعة فعلية من قبل الدوائر البلدية حول فرض تلك الغرامات[19] .

ثانياً: مشاهدات الانحراف السلبي

السبب في ذلك بالنسبة للإيرادات الثابتة مثل رسمي المهنة والإعلان، والإيراد المتأتي من إيجار الموجودات الثابتة، وأجور رفع النفايات إلى وجود ضعف في عملية التنفيذ من قبل الدائرة البلدية، أو عدم استجابة المواطن في تنفيذ القوانين بالنسبة للمكلفين الخاضعين لتلك الرسوم مما يؤدي بدوره إلى امتناع المكلف عن أداء ما بذمته من مبالغ. أما فيما يتعلق بالإيرادات غير الثابتة المتمثلة بالغرامات والتعويضات فيعزى سبب ذلك إلى ضعف أداء الدائرة البلدية في عملية متابعة الإجراءات وتنفيذ القوانين، مع ملاحظة أن عملية التخطيط لا يمكن أن تكون دقيقة جداً،

[19] امانة بغداد؛ **برنامج عمل المتابعة الميدانية لقسم الواردات** ، قسم الواردات،2018، 18145

والسبب في ذلك هو سلوكي متعلق بالفرد ومدى استجابته لتنفيذ القوانين والتعليمات والالتزام بها. وبناءً على ذلك أن الانحراف الظاهر بين المخطط والفعلي ليس بالضرورة أن يكون مؤشراً لتقييم أداء الدائرة البلدية -وكما أشرنا سابقاً- لكون هذه الإيرادات غير ثابتة[20].

ثالثاً: أسباب الانحرافات[21]

1) لا يوجد قانون رادع يجبر المكلف على سداد ما بذمته.
2) عدم تعاون المواطنين على تسديد ما بذمتهم (الرسوم) المستحقة ضمن دوائر البلدية كون هذه المبالغ خاصة بتقديم الخدمات في هذه المنطقة.
3) قلة كوادر الجباية لتغطية كل المناطق التجارية داخل حدود البلدية.
4) ضعف الوعي لدى المواطنين بمعرفة المبالغ الخاصة بهم (الجباية مقابل الخدمات التي تقدمها البلدية ضمن المنطقة الخاصة بها).
5) الوضع الأمني في البلد يؤثر على إيرادات بلديات أمانة بغداد.
6) الوباء (كورونا) الذي أثر على إيرادات الأمانة من خلال غلق المتنزهات.
7) ارتفاع الدولار (الوضع الاقتصادي) الخاص بالبلد.

رابعاً: كيفية معالجة الانحرافات الخاصة بالبلديات[22]:

1) التأكيد على الدوائر البلدية في جباية الإيرادات وبالخصوص الدوائر التي حققت نسب جباية ضعيفة في جباية رسمي المهنة والإعلان، وأجور رفع النفايات، وإيجاد الوسائل والخطط الكفيلة في تحقيق جباية أفضل لتقديم خدمات من الموارد الذاتية.
2) اعتماد البطاقة الالكترونية كأساس في تسديد مبلغ الرسوم (رسمي المهنة والإعلان، وأجور رفع النفايات) لكسب ثقة المواطنين، ولاعتبارها وسيلة رقابية ممتازة في مراقبة الجباية مع تحديث البيانات بشكل دوري وبالخصوص تسجيل البنايات والمجمعات التجارية الحديثة ضمن القوائم المعتمدة في سحب البطاقات الالكترونية مع تزويدها بقرص (CD) لغرض سحب البطاقة الخاصة بها.
3) قيام دائرة العقارات بتكثيف الجهود لتعزيز إيرادات أملاك أمانة بغداد، وإعداد خطة عمل في إيجاد الحلول المناسبة للأملاك التي لم يحصل لها راغب، والأملاك المتجاوز عليها، وقيد الدراسة، والمرقنة، لأهمية الموضوع كونه يمثل نسبة كبيرة من إيرادات أمانة بغداد، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الممتنعين عن تسديد الإيجارات المستحقة بذمة المؤجرين.
4) تثبيت الديون والأقساط المتبقية لرسمي المهنة والإعلان عام 2020 مع المباشرة باستيفائه وفق التقديرات المثبتة مع نسبة الفائدة وترحيلها في السجلات، مع تزويد الأمانة بموقف تفصيلي بالديون المترتبة بذمة المكلفين للفترة أعلاه والإجراءات المتخذة بهذا الخصوص.
5) التنسيق مع مديرية حراسات وأمن أمانة بغداد للقيام بالحملات الشهرية لاستحصال رسوم المهنة والإعلان والديون المترتبة بذمة المكلفين (الممتنعين) وبالخصوص (ساحات وقوف سيارات المخازن التجارية، والمجمعات الطبية والإعلانات التجارية).

المطلب الثاني : سبل معالجة الانحرافات في الإيرادات

تتمثل سبل معالجة الانحرافات (الإيجابية منها والسلبية) بالنسبة للإيرادات الثابتة (رسمي المهنة والإعلان، وأجور رفع النفايات وإيجار الموجودات)، قد سبق وتم تفسير تلك الإيرادات، ولكونها ثابتة، فإن عملية التخطيط للهدف الإيرادي تكون ثابتة من خلال عمليات رياضية محوسبة كالآتي:

---

[2] المشهداني، إيناس محمد رشيد؛ **الخصخصة بين النظرية والتطبيق في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2017، ص89-101.

[21] مقابلة شخصية جرت مع مدير قسم الواردات في أمانة بغداد بتاريخ 2021/7/20.

[22] من خلال مقابلات شخصية جرت مع مدير قسم الواردات في أمانة بغداد خلال لقاء جرى معه بتاريخ 2021/7/20

أولاً: بالنسبة لرسمي المهنة والإعلان وأجور رفع النفايات:

يتم حصر وجرد أعداد المكلفين حسب المحلة التجارية مع إدراج كافة البيانات الخاصة بالمكلف (الاسم، اللقب، العنوان... الخ) وإدراج البيانات متضمن الآتي[23]، ووفق المعادلة أدناه:

المجموع الكلي للمبالغ المستحصلة = (ديون السابقة + رسوم الإعلان باللغة الإنكليزية + رسوم الإعلان باللغة العربية + رسوم المهنة الحلي + أجور رفع النفايات للسنة الحالية)

يتم استحصال المبالغ من المكلفين من أصحاب المحلات بعد محاسبتهم على مجموعة غرامات الالتزامات التي تبدا من الديون السابقة ورسم الإعلان من المحل التجاري اعتماد على نوع اللغة ونوع الإعلان ومساحته بالضافة استحصال رسم المهنة الحالي بنسبة 10% من عقد الإيجار السنوي. مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة سماح معينة للمكلفين الممتنعين عن تسديد تلك الرسوم، ووفق ذلك يتم تقييم أداء الدائرة البلدية، إذ لا يمكن لأي دائرة أن تحقق أكثر من نسبة 100% لكونها ملزمة بعدد محدد وفق الجرد السنوي لأعداد المكلفين، وإن النسبة الواردة تمثل مقارنة بين المخطط والفعلي (ما تم جبايته مقارنة بعدد المكلفين الكلي), كما وبالإمكان استبعاد الديون السابقة بجدول منفصل نظراً لظروف الديون الخاصة كونها متعلقة بأعوام سابقة عديدة[24].

ثانياً: بالنسبة للإيرادات المتأتية من أملاك أمانة بغداد

يتم معالجة الانحرافات وفق الآتي: يتم حصر الأملاك المستأجرة ومطابقتها مع الجرودات في الدوائر البلدية، وإدراج قيم الإيجار السنوي المطلوب من دائرة العقارات، وبموجبه يتم تحديد الهدف بالنسبة للأملاك المستأجرة، ويتم إضافة حقل للديون لكل مستأجر، وبموجبه يتم تحديد مجموع الديون، وحصر جميع الأملاك التي سيتم الإعلان عنها خلال السنة اللاحقة وتقدير بدل الإيجار، وبموجب ذلك يتم وضع هدف لما سيتم تحصيله من الديون[25].

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات

1) يوجد تفاوت كبير بين إيرادات كل سنة من سنوات البحث، وهذا يرجع إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الأحادي والمتمثل في النفط كمصدر تمويل لموازنة العراق، والذي يتميز بعدم الاستقرار بسبب تقلب أسعار النفط العالمية.

2) عدم تعاون المواطنين على تسديد ما بذمتهم (الرسوم) المستحقة ضمن دوائر البلدية كون هذه المبالغ خاصة بتقديم الخدمات في هذه المنطقة.

3) قلة كوادر الجباية في البلدية لتغطية كافة المناطق التجارية الواقعة ضمن حدود البلدية.

4) ضعف الوعي لدى المواطنين بمعرفة المبالغ الخاصة بهم (الجباية مقابل الخدمات التي تقدمها البلدية ضمن المنطقة الخاصة بها).

5) الوضع الأمني في البلد يؤثر على إيرادات البلديات أمانة بغداد.

6) الوباء (كورونا) الذي أثره على إيرادات الأمانة من خلال غلق المتنزهات.

7) ارتفاع الدولار (الوضع الاقتصادي) الخاص بالبلد، لعدم وجود قانون رادع يجبر الموكل على سداد ما بذمته.

---

[23] العاني، ثائر محمود رشيد والمعموري، محمد علي موسى؛ **إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية**، العدد 32، المجلد 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، ٢٣/ت2/ 2017، ص65-60.

[24] ثائر محمود رشيد؛ **منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 32، المجلد 2، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2018، ص54-70.

[25] حسين، عجلان حسن؛ **محددات نمو الطاقات الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق**، المؤتمر العلمي الرابع لجمعية الاقتصاديين العراقيين، مجلة الاقتصادي، العدد 12، المجلد 2، بغداد، 2015، ص34-37.

8) عدم وجود تقيم حقيقي لداء الدوائر البلدية حول تحصيل الإيرادات من خلال وجود تفاوت بين النسبة المالية المتحققة بالانحراف الإيجابي (بين المتحصل والمخطط) والانحراف السلبي نفس الإدارة بالنسبة لعداد المكلفين الذينة تم جبايتهم مقارنة بعدد المكلفين الكلي

ثانياً: التوصيات

1) العمل على تخصيص كفوء للموارد المالية بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي بحيث يكون تخصيص الموارد المالية على الوزارات والمؤسسات العامة حسب الأولويات التي تخدم المواطن وزيادة قدرتها على توفير المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2) التخصيص لموازنة الأمانة يجب أن يكون مبني على أسس علمية دقيقة، والاستناد إلى قوانين لتقليل الانحرافات بين النفقات والإيرادات الفعلية والنفقات والإيرادات التخطيطية، وتستند إلى موازنة برامج وليس بنود.

3) ضرورة القيام بإصلاحات في النظام الضريبي؛ لأن الاقتصاد العراقي متجه نحو اقتصاد السوق، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي لغرض زيادة نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

4) اعتماد البطاقة الالكترونية كأساس في تسديد مبلغ الرسوم (رسمي المهنة والإعلان وأجور رفع النفايات) لكسب ثقة المواطنين ولاعتبارها وسيلة رقابية ممتازة في مراقبة الجباية مع تحديث البيانات بشكل دوري وبالخصوص تسجيل (البنايات والمجمعات التجارية الحديثة) ضمن القوائم المعتمدة في سحب البطاقات الالكترونية مع تزويدها بقرص (CD) لغرض سحب البطاقة الخاصة بها.

5) التنسيق مع مديرية حراسات وأمن أمانة بغداد للقيام بالحملات الشهرية لاستحصال رسوم المهنة والإعلان والديون المترتبة بذمة المكلفين (الممتنعين) وبالخصوص (ساحات وقوف سيارات المخازن التجارية، المجمعات الطبية والإعلانات التجارية).

6) تأسيس قاعدة بيانات محسوبة لكافة المكلفين الواجب جبايتهم من خلال اظهار عدد المكلفين الكلي وتقديراتهم السنوية .

المصادر:

- قاعدة التشريعات العراقية موقع الكتروني: http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=1911200524524l8&BookID تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/5/11
- المياح، عقيل زويد خلف؛ **دراسة معالجة الانحرافات الظاهرة في تحصيل الايرادات لأمانة بغداد بإدخال نظم المعلوماتية المحوسب**، 2018.
- محمد طه: الإيرادات العامة للدولة ، **موقع دراسات شرقية الاكتروني**: http://termsconcepts.blogspot.com/2018/02/inflow-general-money.html 2021/3/1
- وزارة التخطيط: **خطة التنمية الوطنية للمدة (2018-2022) جمهورية العراق**، حزيران 2018
- العزاوي، كريم عبيس حسان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2012)، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، مجلد 17، عدد (3)، 2016
- وزارة المالية: **بيانات الموازنة العامة للدولة** للسنوات من 2010-2019 ، سنوات متعددة.
- الأبراهيمي، باسم عبد الهادي حسن: **السياسات االقتصادية في العراق: تحديات وفرص**، عمان، مؤسسة
- فريدريش إيبرت، 2020.
- اقتصاد/أخبار- تقارير https://www.arab48.com ، 2020/02/16

– موقع أمانة بغداد على شبكة المعلومات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/8/11، على الرابط: http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=1911200524524l8&BookID.

– الصالحي، بان صالح، تخصيص الإيرادات في الدولة الفدرالية، **مجلة المنصور**، العدد 14، بغداد، 2010.

– مراد، مُحَمَّد حلمي، **الميزانية العامة، قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية**، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960.

– المشهداني، إيناس مُحَمَّد رشيد؛ **الخصخصة بين النظرية والتطبيق في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2017.

– مقابلة شخصية جرت مع مدير قسم الواردات في أمانة بغداد بتاريخ 2021/7/20.

– من خلال مقابلات شخصية جرت مع مدير قسم الواردات في أمانة بغداد خلال لقاء جرى معه بتاريخ 2021/7/20

– العاني، ثائر محمود رشيد والمعموري، مُحَمَّد علي موسى؛ إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 32، المجلد 2، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2017.

– ثائر محمود رشيد؛ منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 32، المجلد 2، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2018.

امانة بغداد؛ **برنامج عمل المتابعة الميدانية لقسم الواردات** ، قسم الواردات،18145